

ورقة معطيات: تطبيق القانون على جنود مشتبّه في اعتدائهم على فلسطينيين

ملخص معطيات 2016

- 79% من الشكاوى التي وصلت الى النيابة العسكرية عام 2016 بخصوص مخالفات ارتكبتها جنود ضد فلسطينيين، تم إغلاقها من دون الشروع في تحقيق جنائي.
- حتى آذار 2017، 1.6% فقط من الشكاوى التي وصلت الى النيابة العسكرية بخصوص مخالفات ارتكبتها جنود ضد فلسطينيين عام 2016، أدت إلى تقديم لوائح اتهام.
- بين السنوات 2011-2016 فتحت في شرطة التحقيقات العسكرية 948 ملف تحقيق تناولت مخالفات جنود ضد فلسطينيين. 3.4% فقط من التحقيقات أدت الى تقديم لائحة اتهام
- في شكاوى الفلسطينيين التي تم تقديمها بمساعدة "ييش دين" في السنوات 2014-2017، كان معدل الوقت ما بين تقديم الشكوى وبين القرار بمواصلة معالجة الملف يزيد عن 25 أسبوعاً.

1 | مقدمة

تنشر ييش دين، مثلما في كل سنة، معطيات محدّثة حول معالجة جهاز تطبيق القانون العسكري لمخالفات جنود اعتدوا على فلسطينيين أو على ممتلكاتهم في الضفة الغربية أو قطاع غزة. تستند معظم المعلومات المقدمة في هذه الوثيقة إلى معطيات نقلها الجيش إلى ييش دين إثر طلبات تلقي معلومات، وإلى متابعة سنوية لهذه المعطيات. يستند تحديث المعطيات المقدم هنا إلى معلومات تتعلق بمعالجة مخالفات جنود اعتدوا على فلسطينيين سنة 2016، والذي تلقته ييش دين فقط في تشرين الأول 2017. أما طلب تلقي معلومات بخصوص معطيات 2017 فلم يرد عليه الجيش بعد. المعلومات حول لوائح اتهام تستند أيضاً إلى نسخ لوائح الاتهام وقرارات الحكم نفسها، والتي تم نقلها هي الأخرى إلى ييش دين. إلى جانب هذا، يعرض الفصل 6 من ورقة المعطيات معلومات تستند إلى العمل الجاري الذي تقوم به ييش دين، إذ أنها تمثل فلسطينيين تعرضوا للضرر من مخالفات جنود.

يعمل جهاز تطبيق القانون على الجنود بموجب أوامر القانون الإسرائيلي التي تسري على الجيش، وكذلك في ضوء الواجبات الملقاة على الجيش الإسرائيلي كقوة محتلة و وفقاً للقانون الدولي. إن متابعة سير عمل جهاز تطبيق القانون العسكري بخصوص مخالفات جنود اعتدوا على فلسطينيين أو ممتلكاتهم، جاء لفحص ما إذا، وبأية درجة تقوم إسرائيل بواجبها وفقاً للقانون الدولي في تطبيق القانون على جنود اعتدوا على الجمهور الفلسطيني الذي يعيش تحت سيطرتها (فيما يتجاوز الأضرار القاسية النابعة من الاحتلال العسكري بحد ذاته)، وبالتالي حماية هذا الجمهور من التعرض لاعتداءات وأضرار إضافية.

على المستوى المعياري، فإن متابعة الشكل الذي تعالج فيه منظومة تطبيق القانون شكاوى ضد جنود اعتدوا على فلسطينيين، تمكّن من دراسة رؤى هذه المنظومة بشأن حدود استخدام القوة. هل تُجري منظومة تطبيق القانون العسكري تحقيقات شاملة وفعالة تؤدي إلى معاقبة المخالفين، وترسم بالتالي الحد ما بين اعتداءات على فلسطينيين ناجمة عن جهاز الحكم العسكري المفروض عليهم، وبين اعتداءات إضافية تتجاوز الإطار القانوني الذي يعمل فيه هذا الجهاز؟ أم إن تلك المنظومة تعمل بطريقة تنتج وهماً بتطبيق القانون، ولكن في الوقت نفسه تقوم بإضفاء الطابع الطبيعية على مخالفات جنود اعتدوا على فلسطينيين من خلال المعالجة المنقوصة أو المخففة، مما يحوّل تلك المخالفات إلى عنصر شرعي فعلياً (حتى لو يكن هذا بالقول الصريح) في منظومة السيطرة العسكرية الإسرائيلية؟

نشرت بيش دين ومنظمات أخرى في السنوات الأخيرة تقارير وجهت النقد الحاد لمنظومة تطبيق القانون العسكري ولشكل معالجاتها مخالفات جنود ضد فلسطينيين أو ممتلكاتهم. حاجج تقرير بيش دين من العام 2014 بأن "منظومة التحقيقات العسكرية في إسرائيل تعاني من مكامن خلل بنيوية بحيث لا تتمكن بسببها من إدارة تحقيقات جديّة في مخالفات يقوم بها جنود ضد فلسطينيين".¹ وفي تقرير منظمة بتسيليم من العام 2016 جاء ان "منظومة تطبيق القانون العسكري القائمة لا تمكن من تحقيق العدالة، لأنها تعفي عمليا من يتحملون مسؤولية القيام بمخالفات (...) من المسائلة على الاعتداءات بحق فلسطينيين وانتهاك القانون". وحاجج التقرير أيضا بأن هذه المنظومة لا تسعى حتى إلى تطبيق المهمة المحدودة المنوطة بها - التحقيق في حوادث عينية تشتمل على شبهة قيام جنود بالسلوك خلافا للأوامر او التعليمات التي اعطيت لهم.²

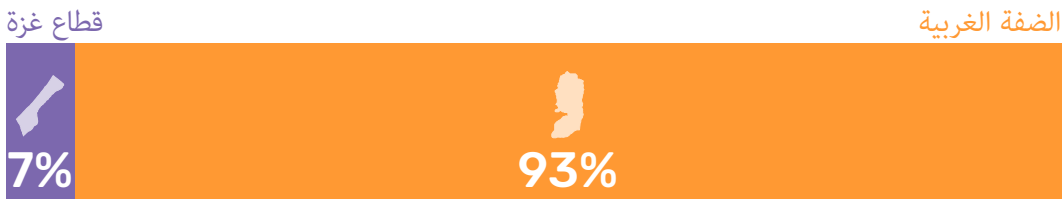
إن تقرير لجنة تيركل من العام 2013 والذي جاء تحت عنوان "التقصي والتحقيق في إسرائيل لشكاوى وادعاءات بشأن انتهاك احكام الحرب وفقا للقانون الدولي"، نوه هو الآخر إلى سلسلة من المشاكل البنيوية في منظومة تطبيق القانون العسكري واشتمل على توصيات هدفت إلى تحسين جوانب معينة من عمل هذه المنظومة. بعد سنتين على نشر التقرير، في آب 2015، نشرت توصيات لجنة تشيخانوفر، وهو الطاقم الذي اقيم لفحص وتطبيق التقرير الثاني للجنة تيركل. هذه التوصيات تبناها المجلس السياسي - الأمني المصغر (كابينيت) فقط بعد مرور نحو سنة من ذلك، في صيف 2016.³

على الرغم من ان جهاز تطبيق القانون العسكرية اتخذ خطوات معينة لتنفيذ توصيات لجنتي تيركل وتشيخانوفر، فان المعطيات الواردة فيما يلي تدل على انه في امتحان النتيجة، وما يبدو صحيحا الآن، لا يمكن الإشارة إلى تغيير يجسد تحولا جوهريا في توجه منظومة تطبيق القانون العسكري نحو اعتداءات جنود على فلسطينيين او ممتلكاتهم. استنتاج بيش دين هو أن منظومة تطبيق القانون العسكري لا تقوم اليوم أيضا بواجبها المتمثل بتوفير حماية للفلسطينيين من مخالفات جنود وضباط إسرائيليين.

2 | 2016: شكاوى على مخالفات جنود ضد فلسطينيين

تلقت النيابة للشؤون العملاية عام 2016 (وهي قسم في النيابة العسكرية تتولى أيضا مسؤولية معالجة مخالفات جنود اعتدوا على فلسطينيين او على ممتلكاتهم في الضفة الغربية وفي قطاع غزة) 302 شكاوى او بلاغات بخصوص الشبهة بارتكاب جنود مخالفات ضد فلسطينيين او ممتلكاتهم. النيابة العسكرية تسمي جميع الشكاوى او المعلومات المنقولة اليها بخصوص شبهات مخالفات الجنود ضد فلسطينيين "بلاغات". هذه تشمل ايضا حالات حوّلتها إلى النيابة أيضا جهات عسكرية او الشرطة، وكذلك حالات قدم فيها المتضررون من المخالفة شكاوى بمساعدة منظمات حقوق انسان او محامين خاصين. سنستخدم في هذه الوثيقة مصطلح شكاوى بدلا من مصطلح بلاغات الذي تستخدمه النيابة العسكرية.

302 شكاوى على حوادث اعتداء جنود على فلسطينيين أو ممتلكاتهم عام 2016



1 بيش دين، تقرير ظل بديل للتقرير الدوري الإسرائيلي الرابع، جلسة رقم 112 للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة (أيلول 2014)، ص 2-3 (بالانجليزية). نص تقرير إضافي أشمل ل بيش دين عام 2011، على أن "إسرائيل لا تقوم بواجبها في حماية السكان المدنيين الذين يعيشون في المنطقة التي احتلتها، من خلال تحقيقات لائقة وفعالة في الشبهات بارتكاب جنود مخالفات جنائية". بيش دين، تحقيق في الظاهر - فشل التحقيق مع جنود اشتبهوا بارتكاب مخالفات ضد فلسطينيين (أب 2011)، ص 12 (بالانجليزية).

2 بتسيليم، ورقة التوت التي تغطي عورة الاحتلال: جهاز تطبيق القانون العسكري كجهاز لطمس الحقائق (أيار 2016)، ص 36 (بالانجليزية). تقرير منظمة اللجنة الاسرائيلية ضد التعذيب حول معالجة شكاوى فلسطينيين على عنف جنود ضد معتقلين، نوه هو الآخر الى على انه "بالرغم من الخطورة الفائقة لهذه الحالات، يبدو بوضوح ان شرطة التحقيقات العسكرية والنيابة العسكرية تتساهلان مع الشكاوى بشأنها". بل أكد أنه "في خاتمة المطاف يتم هنا بث لسان المناطق بلاغ مفاده ان دمهم مباح". اللجنة العامة ضد التعذيب في إسرائيل، شرطة عسكرية غير حاسمة: حالات فشل منهجية في التحقيق في عنف جنود ضد معتقلين (حزيران 2014)، ص 53 (بالانجليزية).

3 في حزيران 2016 تبنت اللجنة الوزارية لشؤون الأمن القومي (المجلس السياسي-الأمني المصغر) توصيات لجنة تشيخانوفر، طاقم فحص وتطبيق التقرير الثاني للجنة تيركل. مكتب المتحدث باسم رئيس الحكومة، المجلس الوزاري صادق على تطبيق تقرير تيركل ب. 3.7.2016 (بالانجليزية). حول تحليل تقرير تشيخانوفر وتطرق الى النواقص التي تميز التوصيات، ينظر: بيش دين، تقرير تشيخانوفر - التنصل من تجريم جرائم الحرب ومن اقتراح توصيات عملية، (تشرين الأول 2015).

معظم الشكاوى التي تلقتها النيابة العسكرية عام 2016 تناولت شبهات ارتكاب مخالفات في الضفة الغربية (282) والقسم القليل تناول مخالفات ارتكبت في قطاع غزة (20).⁴ تطرق ما يزيد عن 70% من الشكاوى إلى شبهة مخالفات العنف أو إطلاق الرصاص (هناك 103 حالة صُنفت على أنها تتناول شبهة المخالفات العنيفة و 120 حالات صُنفت على أنها تتناول شبهة مخالفات إطلاق الرصاص)، ونحو 24% تطرقت إلى شبهة مخالفات خاصة بالامتلاكات (72 حالة ، نصفها تناولت شبهات سرقة ممتلكات)، إما ما تبقى فقد تعلق بمخالفات أخرى. يشار إلى أنه خلافاً للسنوات السابقة، المعلومات التي تلقتها بيش دين لم تشتمل على تصنيف الشكاوى الذي يمكن من التمييز ما بين حالات إطلاق رصاص أدت إلى القتل وبين حالات إطلاق رصاص أخرى.⁵

الجدير بالذكر أن عدد الشكاوى التي تتلقاها النيابة العسكرية لا يعكس عدد الحالات التي تصرف بها جنود بشكل يثير الشبهة في ارتكاب مخالفات جنائية ضد فلسطينيين، بل يعكس فقط عدد الحالات التي قام فيها ضحايا المخالفة أو جهات أخرى بالتبليغ عن هذا الاعتداء. ان الفجوة ما بين مجمل عدد الشكاوى على مخالفات وبين مجمل المخالفات التي ارتكبت فعلا هي فجوة قائمة في منظومة تطبيق القانون برمتها، ولكن مميزات منظومة تطبيق القانون العسكرية على الجنود الذين يعتقدون على فلسطينيين والظروف التي تعمل فيها هذه المنظومة، تؤدي معا إلى زيادة حجم هذه الفجوة.

يضطر الفلسطينيون الذين تضرروا من مخالفات جنود إلى التعاطي مع منظومة تراكم العراقيل أمام توجيههم لتقديم شكوى اثر الاعتداءات. لا توجد لشرطة التحقيقات العسكرية قواعد في المناطق المحتلة فيما عدا قاعدة عنتوت، الواقعة داخل قاعدة عسكرية كبيرة ، لا يمكن للفلسطينيين ان يقدموا شكوى فيها. وبالتالي وحين يتعرض فلسطيني للضرر من مخالفة يقوم بها جندي، لا يتمكن من التوجه بنفسه إلى محطة شرطة التحقيقات العسكرية وتقديم شكوى.

ظاهريا، يمكن للمتضررين من المخالفة تقديم شكوى لأحد مكاتب التنسيق والارتباط العاملة في الضفة الغربية⁶، ولكن تجربة بيش دين تظهر أن هذه الشكاوى لا تُنقل على الأغلب إلى جهات التحقيق أو أنها تنقل بعد مرور وقت طويل فقط. الامكانية الاضافية الماثلة ظاهريا لدى ضحايا الاعتداءات الذين يرغبون بتقديم مخالفات ضد جنود، هي التوجه إلى مركز اتصالات هاتفية بدأت شرطة التحقيقات العسكرية بتفعيله في السنة الأخيرة. لا توجد في هذه المرحلة بحوزة بيش دين معلومات تمكّن من التأكيد بأنه تم استخدام هذا المركز لغرض تقديم شكوى، وفي حال تم استخدام هذا المركز، فمادما كانت درجة نجاعته، وفقا لمعلومات بيش دين، لا يعرف المتضررون الفلسطينيون من المخالفات عن وجود هذا المركز. والنتيجة ان العديد من متضرري المخالفة الذين يسعون لتقديم شكوى يضطرون إلى الاستعانة بوسطاء مثل منظمات حقوق إنسان، أو محامين خاصين، وخدماتهم غير متوفرة لكل شخص، أي يمكن الافتراض بان هذا الواقع يساهم في تقليل عدد الشكاوى المقدمة فعليا.

فيما يتجاوز ذلك، فالفلسطينيون الذين تضرروا من مخالفات جنود غير معنيين في الكثير من الحالات بتقديم شكوى للجيش. مثلا في السنوات 2016-2017 كان بين الحالات الـ 40 التي التقى فيها أعضاء طاقم بيش دين مع فلسطينيين بلعوا انهم تضرروا من مخالفات جنود (وهذه البلاغات اشتملت على حالات عنف، اعتداء على ممتلكات وحالات اخرى)، قال المتضررون المعتدى عليهم بانهم ليسوا معنيين بتقديم شكوى إلى الجهات العسكرية. وقد سوغ نصفهم هذا القرار بأنهم يخشون من أن يقود تقديم الشكاوى إلى إلحاق الضرر بهم أو بأبناء عائلاتهم (20 حالة)، وفسر آخرون امتناعهم بكونهم لا يثقون بسلطات تطبيق القانون الإسرائيلية ولا يعتقدون أن تقديم الشكاوى سيساعدهم.

مطلع شباط 2017 تحدث ممثلو بيش دين مع ي.ش ، وعمره 23 عاما من قرية قدوم، يشارك ي.ش بشكل دائم في مظاهرات اهل القرية ايام الجمعة، اعتقل في الماضي وسجن ايضا بتهمة القاء الحجارة، وقد روى في لقاء معه لمثلي بيش دين كيف وصلت إلى بيته في الساعة الواحدة ليلا قوة مؤلفة من نحو 50 جنديا. الجنود اتهموه بانه القى حجارة، اعتدوا عليه بالضرب، لمدة 40 دقيقة تقريبا، على جميع أجزاء جسمه وبعد ذلك هدده احدهم بأنه سيقنتله. حين سُئل إذا كان معنيا بتلقي مساعدة في تقديم شكوى لسلطات الجيش قال ي.ش لممثل بيش دين: "لا أريد تقديم شكوى لأنني لا أريد الدخول إلى السجن. الشكاوى لن تساعد بأي شيء".⁷

4 نحو ثلث الشكاوى التي وصلت النيابة كانت من جهات عسكرية (92 بلاغا تم تحويلها من "وحدة العمليات" و 8 بلاغات من وحدات عسكرية أخرى). 78 حالة وصلت من شرطة إسرائيل؛ 55 حالة سجلت كـ "ادعاءات طرحها اشخاص تم التحقيق معهم"؛ 61 شكوى نقلت الى النيابة من قبل منظمات حقوق إنسان او محامين خاصين، وبقية البلاغات هي حالات تم التقرير عنها في وسائل الإعلام. جزء من البلاغات تم توجيهها الى شرطة التحقيقات العسكرية ونقلت لمعالجة النيابة العسكرية. رسالة الناطق العسكري الى بيش دين، [توجهك وفقا لقانون حرية المعلومات في موضوع مخالفات جنود ضد فلسطينيين وممتلكاتهم عام 2016](#)، 1.10.2017 (فيما يلي رسالة الناطق العسكري 1.10.2017) (بالعبرية). يشار الى ان المعلومات التي نقلها الجيش الى بيش دين بخصوص معالجة مخالفات جنود ضد فلسطينيين في عامي 2015-2014 لم تشتمل على معطيات دقيقة بخصوص عدد البلاغات التي وصلت الى النيابة العسكرية في هاتين السنتين. في عام 2016 غيرت النيابة العسكرية منهج التوثيق لديها بشكل يمكن من متابعة عدد وطابع البلاغات التي وصلت إليها اثر مخالفات ارتكبتها جنود ضد فلسطينيين او ممتلكاتهم.

5 فيما يلي ملخص المعطيات الكامل الذي تم تحويله إلى بيش دين: 120 بلاغا تناولت شبهة إطلاق الرصاص من بينها 16 بلاغا تناولت حوادث في قطاع غزة والبقية في الضفة الغربية. 103 بلاغات تناولت شبهة مخالفات عنف، من بينها 3 تناولت قطاع غزة. 36 بلاغا تناولت شبهة "أخذ ممتلكات" (سرقة او نهب) في الضفة الغربية. 36 بلاغا تناولت شبهة التسبب بأضرار بممتلكات، احدها تناول حالة في قطاع غزة والبقية في الضفة الغربية. بلاغ واحد تناول شبهة مخالفة السلوك غير اللائق و 6 بلاغات تناولت شبهة القيام بمخالفات أخرى. رسالة الناطق العسكري 1.10.2017. بتاريخ 23.10.2017 أرسلت بيش دين الى الجيش طلب توضيح بخصوص عدد البلاغات التي تم نقلها الى النيابة للشؤون العمالية في العام 2016 بخصوص حالات القتل، حتى الآن لم يتم تلقي أي رد.

6 وفقا لأقوال ضابط الوحدة القطرية للتحقيقات العمالية في شرطة التحقيقات العسكرية، يوجد امام الفلسطينيين الذين تضرروا من مخالفة ارتكبتها جنود ثلاث طرق لتقديم شكوى: بمساعدة منظمات وسيطة، من خلال التوجه الى مديرية التنسيق والارتباط، او بمساعدة مركز هاتفي جديد اقامته الوحدة. اجتماع بين مثلي طاقم بيش دين وبين ضابط الوحدة المذكورة، 29.5.2017. أقيمت الوحدة مطلع 2017 كقسم من تطبيق توصيات لجنتي تيركل وتشياخانووفر، وهي مسؤولة عن التحقيق في أحداث معزفة كعملانية، وبينها مخالفات جنود ضد فلسطينيين او ممتلكاتهم، ينظر أيضا: [يوحاي عوفر: "نزول الى الميدان: نظرة على وحدة التحقيقات العمالية في الجيش الإسرائيلي"](#)، موقع nrg، 3.7.2017 (بالعبرية).

7 ملف بيش دين 3831/17.

في تموز 2017 تحدث ممثلو بيش دين مع أ.، وهو من سكان مخيم اللاجئيين الدهيشة. وروى أ. عن حادث جاء فيه جنود إلى بيته عند الفجر واعتقلوا ابنه البالغ من العمر 21 عاما. وفقا لأقواله، حين خرج من البيت خلف الجنود لهدف السؤال عن الضابط المسؤول وعمن أعطى تصريحاً باعتقال ابنه، قام الجنود بضربه على جميع أجزاء جسمه إلى ان فقد الوعي. بعد هذا الحادث تم إدخال أ. إلى المستشفى لمدة 7 ايام. حين سئل ما اذا كان معنيا بتقديم شكوى، قال: "لا أريد تقديم شكوى لأنني اخاف من ان يعودوا اليانا إلى البيت. صحيح أنني ممنوع الدخول من قبل الشاباك لكنني لا اريد ان يمنعوني من السفر إلى الخارج، وبالطبع سوف يقومون بنفسهم بإغلاق الشكوى، سيقولون أشياء ضدي ولن يدفعوا لي تعويضات، فلماذا أقدم شكوى إذا؟ ان هذه الحالات والأحداث تجري يوميا في مخيمنا ولم اسمع في اية مرة بان الشكوى ساعدت أحدا أو أعادت له حقوقه".⁸

3 | 2016: التحقيق في مخالفات جنود اعتدوا على فلسطينيين

استيضاح الشكاوى والقرار ما اذا كان يجب فتح تحقيق أو إغلاق الملف

خلفا للشكاوى المقدمة إلى الشرطة اثر مخالفات مواطنين، بان المخالفة التي تصل النيابة العسكرية بشأن مخالفة ارتكبتها جندي لا تؤدي بالضرورة إلى فتح تحقيق. يسري على النيابة العسكرية واجب اصدار أوامر بفتح فوري لتحقيق جنائي في حالات محددة فقط، مثلا الحالات التي تشمل شبهة مخالفات سطو، تنكيل واستخدام غير قانوني للسلاح في حالات إصابة شخص بجراح، تهديد او تسبب بخطر مقصود على شخص، وكذلك في مخالفات أخرى مفصلة في أمر قيادة الجيش ذات الصلة.⁹ بالإضافة إلى ذلك، وفقاً لسياسة التحقيقات التي يفترض أن توجه منظومة تطبيق القانون العسكري منذ عام 2011، ففي كل حالة وفاة لفلسطيني نتيجة لنشاط جنود في الضفة الغربية، يجب على النيابة العسكرية ان تأمر بفتح فوري لتحقيق جنائي، ما عدا الحالات التي وقع فيها القتل خلال نشاط ذي "طابع قتالي حقيقي".¹⁰

في حالات أخرى، النيابة العسكرية مخولة بإصدار أوامر بإغلاق ملف الشكوى بدون فحص إضافي وبدون اجراء تحقيق جنائي (مثلا في الحالات التي تقرر فيها النيابة انه لم يتبين من التبليغ الأولي وجود شبهة بارتكاب مخالفة جنائية)، او اجراء عملية استيضاح للحقائق اتخذ في ختامه قرار بفتح تحقيق جنائي او بإغلاق الملف بدون فتح تحقيق كهذا.

أمرت النيابة العسكرية عام 2016 بفتح فوري للتحقيق الجنائي في نحو 10% فقط من الشكاوى التي وصلت إليها (29 حالة). في 220 حالة (73% من اجمالي الشكاوى تلك السنة)، أمرت النيابة بإجراء استيضاح مسبق للحقائق قبل اتخاذ قرار بإغلاق الملف او إصدار أمر بفتح تحقيق جنائي. في 53 حالة إضافية (نحو 17% من اجمالي الشكاوى تلك السنة)، ومعظمها حالات عنف (37 حالة)، أمرت النيابة بإغلاق ملف الشكوى دون اجراء استيضاح للحقائق ودون فتح تحقيق جنائي.¹¹

220 شكوى على حوادث اعتداء جنود على فلسطينيين أو ممتلكاتهم عام 2016 والتي انتهت معالجتها



21%

46 شكوى أدت إلى فتح تحقيق في شرطة التحقيقات العسكرية

79%

174 شكوى أغلقت بدون تحقيق شرطة التحقيقات العسكرية

8 ملف بيش دين 3959/17.

9 الظروف التي يسري فيها على النيابة العسكرية واجب إصدار امر بفتح تحقيق جنائي فوري مفصلة في أمر قيادة الجيش في 33.0304.

10 اللجنة العامة لفحص الحادث البحري بتاريخ 31 أيار 2010 - لجنة تيركل، التقرير الثاني: الفحص والتحقيق في شكاوى وادعاءات بشأن انتهاكات أحكام القتال وفقاً للقانون الدولي (شباط 2013) إفيما يلي تقرير تيركل ب] ص 272-275 (بالعبرية).

11 رسالة الناطق العسكري، 1.10.2017، البند 8، 9، 10.

تحقيقات شرطة التحقيقات العسكرية عام 2016

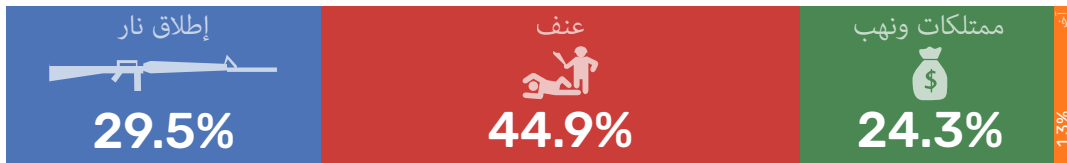
من بين مجمل الشكاوى بشأن مخالفات جنود ضد فلسطينيين وممتلكاتهم، والتي تم تحويلها إلى النيابة العسكرية عام 2016 وانتهت معالجتها، أدى 21% منها إلى فتح تحقيق جنائي. حتى موعد نقل المعلومات إلى بيش دين، أنهت النيابة للشؤون العمالية معالجة 220 شكوى من بين 302 شكاوى نُقلت إليها تلك السنة، ومن بينها هناك 46 شكوى فقط أدت إلى فتح تحقيقات. وفي سائر الحالات (174 حالة) قررت النيابة إغلاق الملف من دون إصدار أمر بفتح تحقيق جنائي.¹²

تم في شرطة التحقيقات العسكرية عام 2016 بالمجمل فتح 78 تحقيقاً بشبهة مخالفات ارتكبتها جنود ضد فلسطينيين او ممتلكاتهم (بما يشمل 32 تحقيقاً تم فتحها إثر شكاوى قدمت في سنوات سابقة)، وكانت اثنتان من بين تلك الشكاوى تتعلق بحالات في قطاع غزة والبقية تتعلق بحالات في الضفة الغربية. هذا المعطى يعكس تراجعاً جدياً في عدد التحقيقات قياساً بمعطيات السنوات الاخيرة.¹³ عام 2015 قامت شرطة التحقيقات العسكرية بفتح 186 تحقيقاً تناولت شبهات بمخالفات ارتكبتها جنود ضد فلسطينيين او ممتلكاتهم (164 من بينها جاءت إثر أحداث وقعت في الضفة الغربية والبقية إثر أحداث وقعت في غزة). بين السنوات 2013-2015 تم في شرطة التحقيقات العسكرية فتح 205 تحقيقات كهذه سنوياً بالمعدل.¹⁴

نسبة التحقيقات التي تناولت مخالفات عنف أو إطلاق رصاص من بين مجمل التحقيقات التي تم فتحها في تلك السنة مشابهة لنسبة الشكاوى التي تتناول تلك المخالفات. 74% من التحقيقات التي فتحت عام 2016 تناولت أحداث عنف أو إطلاق رصاص (تم فتح 35 تحقيقاً إثر حالات عنف و 23 إثر إطلاق نار). 24% من التحقيقات تناولت شبهة مخالفات متعلقة بالممتلكات ومعظمها إثر شبهة السرقة او السطو (14 ملف تحقيق) والقسم القليل بشبهة الضرر بممتلكات (5 ملفات تحقيق). المعلومات التي تم نقلها إلى بيش دين لا تشمل تصنيفاً لملفات التحقيق التي تمكّن من التمييز ما بين تحقيق في حالات إطلاق رصاص أدت إلى القتل وبين تحقيق في حالات إطلاق رصاص اخرى.

78 تحقيقاً في شرطة التحقيقات العسكرية حول مخالفات جنود ضد فلسطينيين أو ممتلكاتهم

عام 2016



4 | لوائح اتهام

بين ملفات التحقيق التي فتحت في شرطة التحقيقات العسكرية عام 2016 بخصوص شبهة مخالفات ارتكبتها جنود ضد فلسطينيين أو ممتلكاتهم، أدى 6.4% منها فقط من إلى تقديم لوائح اتهام حتى نهاية الربع الأول من العام 2017 (5 من بين 78 ملف تحقيق).¹⁵ حتى موعد نقل المعلومات إلى بيش دين كانت غالبية ملفات التحقيق التي فتحت عام 2016 ما تزال قيد المعالجة ولذلك فإن نسبة لوائح الاتهام من بين التحقيقات التي فتحت تلك السنة، من الممكن أن تتغير. بين السنوات 2011-2016 تم في شرطة التحقيقات العسكرية فتح 948 تحقيقاً بخصوص مخالفات ارتكبتها جنود ضد فلسطينيين أو ممتلكاتهم. و فقط 3.4% منها (32 ملفاً) أدت إلى تقديم لوائح اتهام.

12 رسالة الناطق العسكري، 1.10.2017. البندان 8 و 10. نشير الى انه وفقاً للبند "ب" في هذه الرسالة أدى 43 بلاغاً الى فتح تحقيق، وذلك خلافاً للمعطيات الواردة في البندين 8 و 10 وأدى بموجبهما حتى الآن 46 بلاغاً الى فتح تحقيق. تم ارسال طلب توضيح بخصوص هذه الفجوة بتاريخ 23.10.2017 ولكن حتى اليوم لم يتم تلقي أي رد.

13 تجدر الإشارة إلى أن الانخفاض في عدد التحقيقات التي تم فتحها لا يدل بالضرورة على انخفاض في عدد المخالفات التي نفذها جنود ضد فلسطينيين، وليس بحوزة بيش دين معلومات كافية لتحديد سبب التغيير. ربما يكون الانخفاض في عدد التحقيقات التي تم فتحها يشير إلى انخفاض في استعدادية الفلسطينيين لتقديم مخالفات بعد ان تضرروا من مخالفات ارتكبتها جنود، وقد يشير إلى أن نسبة أقل من بين المخالفات التي تم تقديمها في هذه السنة أدت إلى فتح تحقيق، وقد يشير أيضاً إلى انه في هذه السنة، قياساً بالسنوات التي سبقتها، لم يطرأ انخفاض معين على عدد الحالات التي اعتدى فيها جنود على فلسطينيين بدرجة تسوّغ تقديم شكوى.

14 من بين التحقيقات التي تم فتحها في شرطة التحقيقات العسكرية عام 2014 تناولت 209 منها حالات وقعت في الضفة الغربية و20 منها تناولت حالات وقعت في قطاع غزة. من بين التحقيقات التي تم فتحها عام 2013، تناول 191 منها حالات وقعت في الضفة و 9 حالات وقعت في قطاع غزة. عام 2012 تم في شرطة التحقيقات العسكرية فتح 103 تحقيقات بشبهة مخالفات ارتكبتها جنود ضد فلسطينيين او ممتلكاتهم (83 منها إثر أحداث وقعت في الضفة الغربية) وفي العام 2011 تم في شرطة التحقيقات العسكرية فتح 153 تحقيقاً من هذا النوع (149 منها إثر أحداث وقعت في الضفة الغربية). هذا وفقاً للمعطيات التي تم نقلها إلى بيش دين من قبل الناطق العسكري رداً على طلبات بموجب حرية المعلومات بتاريخ 1.10.2017.

15 وكذلك على نسخ لوائح اتهام ضد جنود اتهموا بالاعتداء على فلسطينيين او ممتلكاتهم والقرارات في هذه الملفات، التي تم تقديمها او اتخاذها حتى نهاية آذار 2017. بتاريخ 27.6.2017 حوّلت نسخ إلى بيش دين عن لوائح اتهام وقرارات في ملفات من هذا النوع والتي تم تقديمها او اتخاذها في الأشهر كانون الثاني - آذار 2017. الطلبات لتلقي نسخ عن لوائح اتهام وقرارات من الأشهر نيسان - كانون الأول 2017 لم يتم الرد عليها بعد. يشار إلى ان المعلومات التي تم تحويلها إلى بيش دين في حزيران 2017 اشتملت على نسخ لأربع لوائح اتهام تم تقديمها في الربع الأول من عام 2017 إثر ملفي تحقيق تم فتحهما عام 2016. كذلك، اشتملت المعلومات على لائحة اتهام تم تقديمها في هذا الربع من العام إثر ملف تحقيق ليس واضحاً ل بيش دين التاريخ الدقيق لفتحته، ولكننا نقدر بان التحقيق بدأ عام 2016. أخيراً اشتملت المعلومات التي تم نقلها إلى بيش دين على ثلاث لوائح اتهام تم تقديمها إثر ملف تحقيق لا تعرف بيش دين تاريخ فتحه. في التفصيل لاحقاً سيتم التطرق فقط إلى لوائح الاتهام التي يعرف أو يقدر أنها قدمت إثر ملفات تحقيق فتحت عام 2016.

على الرغم من أنه ليس صحيحاً تحديد حد أدنى من لوائح الاتهام من بين ملفات التحقيق، فإن نسبة لوائح الاتهام المنخفضة في ملفات التحقيق التي تتناول مخالفات ارتكبتها جنود ضد فلسطينيين، تبرز بشكل خاص في إزاء السياسة التي وصفناها أعلاه، وبموجبها تقوم النيابة العسكرية بغربة مسبقة للحالات التي تقرر فيها فتح تحقيق جنائي، وبالتالي فإن العديد من هذه الشكاوى لا يقود بالمرّة إلى فتح تحقيق. كما سبق الذكر فمن بين الشكاوى التي وصلت إلى النيابة العسكرية عام 2016، في 174 حالة (نحو 79% من الشكاوى التي انتهت معالجتها) اتخذت النيابة قراراً بإغلاق الملف بدون فتح تحقيق. حتى آذار 2017، 2.3% فقط من الشكاوى التي وصلت النيابة العسكرية عام 2016 وانتهت معالجتها (بفتح تحقيق أو بإغلاق ملف الشكوى) أدت إلى تقديم لوائح اتهام (5 من بين 220 ملف تحقيق).

في هذه الظروف، أخذاً بالاعتبار أنه في حالات عديدة من السهل نسبياً على الجيش أن يتوصل إلى المعتدين في حادث وقع في مكان وزمان معروفين (بالمقارنة مع الشرطة التي تبحث عن مشتبه بهم). وفي ضوء النقد الذي وُجّه إلى منظومة تطبيق القانون العسكري في تقارير بيش دين ومنظمات أخرى، يمكن القول إن نسبة لوائح الاتهام، التي تقتصر على نسب ضئيلة منذ سنوات، تعبر عن نزعة مؤسسية بعدم استنفاد تحقيقات وإعطاء حصانة للمخالفين.

عام 2016 قُدمت في المحاكم العسكرية بالمجمل ثلاث لوائح اتهام فقط ضد أربعة متهمين اعتدوا على فلسطينيين أو على ممتلكاتهم. لائحة اتهام واحدة قدمت إثر تحقيق بدأ أصلاً عام 2015 ولأحتنا اتهام قدمنا إثر ملفي تحقيق تم فتحهما عام 2016.¹⁶ بالإضافة إلى ذلك ففي الأشهر الأولى عام 2017 قُدمت في المحاكم العسكرية أربع لوائح اتهام إضافية إثر ملفي تحقيق تم فتحهما عام 2016. تم تقديم لأحتي اتهام إضافيتين إثر ملف تحقيق لم تعرف بيش دين تاريخ فتحه بشكل مؤكد، لكننا نقدر أن التحقيق فُتح عام 2016. وهكذا، وفقاً لمعلومات بيش دين، حتى آذار 2017 أدت 5 ملفات تحقيق فُتحت عام 2016 إلى تقديم 8 لوائح اتهام.

في نيسان 2016 قدمت لائحة اتهام ضد الجندي اليؤور أزاريا، الذي اتهم بقتل عبد الفتاح الشريف في 24.3.2016 في الخليل، بعد أن قام الشريف وشخص آخر بطعن جندي.¹⁷ كان الشريف ممدداً على الأرض جريحاً حين أطلق عليه أزاريا الرصاص وقتله، وتم توثيق الحادث بالفيديو من قبل مصور منظمة "بتسيلم". في كانون الثاني 2017 دانت المحكمة العسكرية أزاريا بالقتل والسلوك غير اللائق، وفرضت عليه عقوبة السجن لسنة ونصف السنة فقط.¹⁸

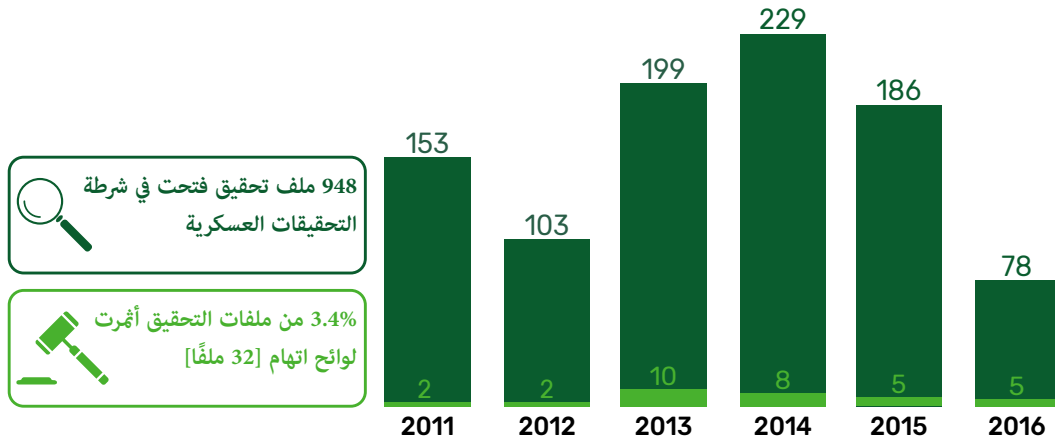
ان التجربة المتراكمة والبحث الممتد على سنوات من قبل بيش دين ومنظمات حقوق إنسان أخرى تدل على أن لائحة الاتهام ضد أزاريا كانت استثناءً. فمنذ ايلول 2000 حتى نهاية 2016 أدت 18 ملف تحقيق تناولت حالات وفاة لفلسطينيين إثر نشاطات لجنود إلى تقديم لوائح اتهام (يشمل حالة أزاريا). في إطار لوائح الاتهام هذه، اتهم 25 جندياً بمخالفات تتعلق بموت 20 فلسطينياً ومواطن أجنبي واحد في الضفة الغربية. قسم من المتهمين وُجّهت اليهم تهمة مخالفات متعلقة بتشويش إجراءات التحقيق، وليس مخالفات على الحدث نفسه. تمت إدانة 8 جنود فقط بمخالفات متعلقة بالوفاة، اثنين منهم بالقتل و 4 بالتسبب بالموت بشكل تقاعسي واثنين بالتقاعس. تمت ادانة 12 جندياً بمخالفات مختلفة غير متعلقة مباشرة بحالة الموت، وتمت تبرئة جنديين من الاتهامات الموجهة إليهما وفي حالة الواحدة تم إلغاء لائحة الاتهام.¹⁹

قُدمت لائحة اتهام إضافية عام 2016 ضد جنديين وُجّهت إليهما تهمة تجاوز الصلاحية إلى درجة تهديد الحياة أو السلامة، بعد أن أضرموا النار بمخزن أخشاب في نابلس في تشرين الاول 2016.²⁰ وقُدمت كذلك في تلك السنة لائحة اتهام ضد ضابط من الادارة المدنية اتهم بمخالفات جنسية خطيرة، تلقي رشوة، والاحتيال وخيانة الثقة وذلك إثر ملف تحقيق فتح عام 2015.²¹

في شهري كانون الثاني وشباط 2017 قُدمت في المحاكم العسكرية أربع لوائح اتهام ضد 5 متهمين إثر ملفي تحقيق تم فتحهما عام 2016. إحدى لوائح الاتهام قُدمت ضد جندي اتهم بالتنكيل والسلوك غير اللائق بعد أن صفع فلسطينياً كان معتقلاً في ذلك الحين وهو مقيد ومغشى العينين.²² تم تقديم 3 لوائح اتهام ضد أربعة جنود اتهموا بتلقي رشوة ومخالفات إضافية، بعد أن كانوا جزءاً من مجموعة مكنت فلسطينيين من عبور الحواجز بدون تصريح مقابل تقديم رشوة.²³

16 رسالة الناطق العسكري، 1.10.2017، بند 6.
 17 ملف المحكمة العسكرية في المركز 182/16.
 18 دانت المحكمة العسكرية أزاريا بتاريخ 4.1.2017 وحددت عقوبته في 21.2.2017. بتاريخ 30.7.2017 رفضت المحكمة العسكرية للاستئناف والدفاع والنيابة على الإدانة وعلى العقوبة.
 19 تم في حالة واحدة تقديم لائحة اتهام مخففة فقط بعد أن التمسّت العائلة ومنظمة بتسيلم إلى المحكمة العليا بمطلب يلزم المدعي العسكري العام قراراً في الملف. لتفاصيل أوسع، ينظر: موقع بتسيلم: الجنود الذين أطلقوا النار على فتى يبلغ من العمر 16 عاماً أدِينوا بتهمة "التهور والإهمال"، والقادة الذين أرسلوهم إلى الكمين لن تتم مساءلتهم. لتفاصيل أوسع حول تحقيقات ولوائح اتهام في حالات قتل فلسطينيين ينظر أيضاً: بيش دين، ورقة معطيات - تحقيقات شرطة التحقيقات العسكرية في ظروف وفاة فلسطينيين، إدانة وعقوبات (تموز 2013). أمثلة حول تقاعس في ملفات تحقيق تناولت قتل فلسطينيين إثر نشاط لجنود، وتم إغلاقها بدون لوائح اتهام، ينظر: موقع سبها ميكوميت، رخصة قتل (بالعبرية).
 20 ملف المحكمة العسكرية في الجنوب 445/16. الجنديان العريف يوناتان بوشمونسكي والعريف حجاب زابيتسكي أدينا وحكم عليهم بالسجن الفعلي 60 يوماً، 30 يوم سجن كعمل عسكري، السجن مع وقف التنفيذ، خفض الرتبة العسكرية وتعويضات بمبلغ 5000 شيكل يدفعه كل منهما لصاحب مخزن الأخشاب الذي أحرق.
 21 ملف المحكمة العسكرية القيادة العامة للجيش 82/16. أدین الضابط وحكم عليه بالسجن الفعلي 11 عاماً وعقوبات إضافية.
 22 ملف المحكمة العسكرية الجبهة الداخلية (لوائية) 7/17. أدین الجندي وحكم عليه بالسجن 50 يوماً كعمل عسكري، 30 يوماً مع وقف التنفيذ، خفض الرتبة العسكرية وتعويض بمبلغ 500 شيكل للمتضرر من المخالفة.
 23 ملف المحكمة العسكرية القيادة العامة للجيش 176/17، 175/17، 174/17. تم تقديم لأحتي اتهام إضافيتين في هذا الربع ضد جنديين اتُهما بـ"انتهاك الصلاحية" بعد أن مكنا فلسطينيين من عبور حاجز من دون فحص وذلك مقابل إعطاء مكافآت. تم تقديم لأحتي الاتهام إثر ملف تحقيق لم تعرف بيش دين تاريخ فتحه لكننا نقدر أنه فُتح عام 2016. ملف محكمة عسكرية تابعة لهيئة الأركان (لوائية) 53/17، 54/17.

تحقيقات شرطة التحقيقات العسكرية في حوادث اعتداء جنود على فلسطينيين وتقديم لوائح اتهام إثرها، 2016-2011



5 | قرار فتح تحقيق جنائي في حالات قتل وإطلاق رصاص

عدم تطبيق سياسة التحقيقات في حالات قتل فلسطينيين

تقضي سياسة التحقيقات العسكرية الرسمية بأنه في كل حالة يقتل فيها فلسطيني نتيجة لنشاطات يقوم بها جنود في الضفة الغربية، يتوجب على شرطة التحقيقات العسكرية المباشرة فوراً بالتحقيق الجنائي لاستيضاح ظروف الحادث، فيما عدا "الحالات التي يكون فيها واضحاً ان النشاطات التي قتل فيها المواطن الفلسطيني قد حملت طابعاً قتالياً حقيقياً [التشديد من قبلنا]"²⁴. وفقاً لهذه السياسة، ففي حالات قتل فلسطينيين يتم تعريفها على أنها وقعت في إطار نشاط يحمل "طابعاً قتالياً حقيقياً"، يتم إجراء استيضاح مسبق للحقائق فيما يخص ظروف الحادث، وعلى أساسه يُتخذ القرار فيما إذا كان يجب المباشرة بتحقيق جنائي.

بين السنوات 2000-2011 وجهت الجيش سياسة تحقيقات مختلفة، لم تلزم بفتح تحقيقات في حالات وفاة فلسطينيين نتيجة لعمليات قام بها جنود. في ورقة موقف تم تقديمها إلى لجنة تيركل، فسّر المدعي العام العسكري تطبيق هذه السياسة في السنوات 2000-2011 بالقول إنه في هذه الفترة تغير طابع نشاط الجيش في الضفة الغربية. وفقاً لأقواله، لم يكن من الصحيح حينذاك تصنيف النشاط العملي للجيش في الضفة الغربية وفي قطاع غزة على أنه نشاط "لتأمين النظام العام ولفرض القانون وفقاً لأحكام الفهم القتالي"، وإنما بوصفه "نشاطاً قتالياً يجري باسم طرف في صراع مسلح ضد قوات الطرف الآخر"²⁵.

واستمراراً لذلك، في رسالة من العام 2011 أعلن فيها عن تغيير سياسة التحقيقات وتطبيق السياسة التي توجه جهاز تطبيق القانون العسكري بشكل رسمي حتى اليوم، حدد المدعي العام العسكري أن تغيير السياسة نابع من "تغيير جدي في مميزات النشاط العملي لقوات الجيش الإسرائيلي في منطقة يهودا والسامرة، والتي لم تعد تحمل في أساسها طابعاً قتالياً واضحاً"²⁶. معنى ذلك أنه حين قام بتفسير التغيير في سياسة التحقيقات، صرح المدعي العام بأنه خلافاً للماضي، يوجّه النشاط الأساسي العملي الإسرائيلي في الضفة الغربية الآن إلى ضمان الأمن العام وتطبيق القانون. وعلى الرغم من أن منظومة تطبيق القانون العسكري لم تعزف بشكل دقيق ما هي الحوادث ذات "الطابع القتالي الحقيقي"، فيمكن الاقرار بان هذه الفئة لا تشمل الحوادث التي وقعت في إطار نشاط تطبيق القانون. مثل الحوادث التي يعزفها الجيش كحوادث "إخلال بالنظام" أو "شغب عند الحواجز"، والتي حدد الجيش نفسه بخصوصها أنها ليست حوادث ذات طابع قتالي.²⁷

24 تقرير لجنة تيركل ب، ص 274، يقتبس التقرير من رسالة بعثها المدعي العام أفيحاي مندلبليت عام 2011، إلى يهودا فاينشتاين، المستشار القضائي للحكومة. رسالة المدعي العام إلى المستشار القضائي للحكومة، سياسة التحقيقات بدأت بخصوص النشاط العملي للجيش الإسرائيلي في يهودا والسامرة، 4.4.2011.

25 رسالة المدعي العام إلى اللجنة العامة لفحص الحادث البحري بتاريخ 31 أيار 2010 - [لجنة تيركل]، ورقة موقف ثانية من قبل النيابة العسكرية، 19.12.2010، ص 12.

26 تقرير لجنة تيركل ب، ص 274، اقتباس من رسالة المدعي العام إلى المستشار القضائي للحكومة، 4.4.2011.

27 بلاغ المدعي العام الذي عرض هذه السياسة لمحكمة العدل العليا في عام 2011، لم يشمل تعريفاً واضحاً لمميزات النشاط الذي يحمل "طابعاً قتالياً حقيقياً". مع ذلك، فقد اشتمل هذا البلاغ على مثالين. لقد عُرض وضع فيه "دار تبادل لإطلاق الرصاص وأصيب فيها مواطن لم يكن ضالعا في القتال" كمثال على حالة وفاة خلال نشاط يحمل "طابعاً قتالياً حقيقياً"، بينما "حوادث وفاة خلال إخلال بالنظام وحوادث شغب على الحواجز" عُرضت كمثال على حالات وفاة ليست خلال نشاط كالمذكور. التماس 9594/03، بتسليم وجمعية حقوق المواطن ضد المدعي العام، بلاغ من قبل المدعى عليه، 4.4.2011. لقد حددت لجنة تيركل تمييزاً مشابهاً بخصوص واجب التحقيق في الاعتداء على شخص في إطار عمل لتطبيق القانون. "لقد اقتنعت اللجنة بأنه في إطار مواجهة مسلحة يجب التمييز ما بين استخدام القوة في

إن المقارنة بين عدد الفلسطينيين الذين قُتلوا نتيجة لإطلاق الرصاص عليهم من الجنود في الضفة الغربية في السنتين 2015-2016 وبين عدد التحقيقات التي فتحت في هاتين السنتين، تدل على ان النيابة العسكرية تبنت في هذه الفترة فعليا تعريفاً واسعاً جدا للنشاط الذي يحمل "طابعا قتاليا حقيقيا"، وفي ضوءه امرت بفتح تحقيق بشكل فوري فقط في عدد قليل من حوادث قتل الفلسطينيين برصاص جنود في الضفة الغربية.

وفقا لمعطيات منظمة بتسليم، ففي عام 2016 قُتل 57 فلسطينيا جراء اطلاق الرصاص عليهم من قبل جنود في الضفة الغربية في 48 حادثا منفصلا. في العام 2015 قُتل 69 فلسطينيا في ظروف مشابهة في 63 حادثا منفصلا. في 32 حالة عام 2016 وفي 35 حالة عام 2015، جرت حوادث قتل الفلسطينيين على خلفية الطعن، أو محاولة القيام بهجوم من هذا النوع ضد مواطنين، جنود أو شرطيين.²⁸ يُذكر أنه في الاشهر الاخيرة من العام 2015 بدأت موجة احداث عنف من هذا النوع تمت تسميتها ايضا بـ"انتفاضة السكاكين".

عام 2016 امرت النيابة العسكرية بفتح فوري للتحقيق الجنائي دون انتظار استيضاح حقيقة ظروف الحادث، في عشر شكاوى فقط بشأن الاعتداء على فلسطينيين إثر اطلاق الجنود الرصاص.²⁹ ليس معروفاً لبيش دين ما هو عدد الشكاوى التي تناولت حالات قتل في هذه الحالة. مع ذلك يمكن الاستنتاج من هذا المعطى أنه بالنسبة لـ 79% على الأقل من الحوادث التي قتل فيها فلسطينيون في الضفة الغربية جراء اطلاق الرصاص عليهم من قبل جنود عام 2016، اقرت النيابة العسكرية بأنها وقعت في ظروف نشاط "يحمل طابعا قتاليا حقيقيا". وفي 21% من تلك الحوادث على الأكثر، قررت النيابة ان الحادث المقصود لم يقع في ظروف نشاط يحمل "طابعا قتاليا حقيقيا" (عشر حالات تم فيها فتح تحقيق بشكل فوري اثر إطلاق رصاص، مقابل 48 حالة تم قتل فلسطينيين فيها).³⁰

فيما يتعلق بالعام 2015، غير معروف لبيش دين عدد الحالات التي امرت النيابة العسكرية فيها بفتح فوري للتحقيق الجنائي. مع ذلك ففي هذه السنة فتحت شرطة التحقيقات العسكرية بالمجمل 21 تحقيقا بخصوص حالات قتل فلسطينيين في الضفة الغربية.³¹ يمكن الاستنتاج من هنا أنه في ثلث حالات قتل الفلسطينيين من قبل جنود في الضفة الغربية هذه السنة، على الأكثر، قادت إلى فتح تحقيق فوري (21 تحقيقا، مقابل 63 حادثا م قتل فلسطينيين فيها). بناء على ذلك، يتبين بأنه بالنسبة لـ 66% من حالات قتل فلسطينيين عام 2015، على الأقل، قررت النيابة العسكرية أنها حوادث وقعت على خلفية نشاط يحمل "طابع قتاليا حقيقيا". المعطى المتعلق بعدد التحقيقات التي تم فتحها في هذه السنة يشمل ايضا تحقيقات تم فتحها بعد إجراء استيضاح الحقائق، وربما يشمل ايضا تحقيقات تم فتحها في شكاوى تم تقديمها عام 2014، ولذلك من المعقول أن تكون نسبة حوادث القتل عام 2015 التي قررت النيابة أنها وقعت في اطار حوادث تحمل "طابعا قتاليا حقيقيا"، هي أعلى مما سبق.

يتضح من هذه المعطيات، على ما يبدو، ان النيابة العسكرية تصنّف معظم الحوادث التي تشمل محاولات اعتداء من قبل افراد على جنود، شرطيين أو مواطنين (مثلا: طعن، دهس، أو محاولة اعتداء من نوع آخر)، على أنها "قتال حقيقي". موقف بيش دين، مثلما تجسد في الالتماس الذي قدمته المنظمة في كانون الأول 2017 بمطلب فتح تحقيق في ملابس موت الفتاة سماح عبد الله التي قتلت بإطلاق الرصاص من قبل جنود في تشرين الثاني 2015، هو ان الحوادث من هذا النوع هي "حوادث مدنية إطارها المعياري هو تطبيق القانون وليس أحكام القتال"، سواء في ضوء القانون الدولي، أو استنادا إلى تفسيرات لجنة تيركل وكذلك وفقا لسياسة التحقيقات التي توجه الجيش بشكل رسمي منذ العام 2011.³² تمت المحاجبة أيضا في الالتماس، بأن موقف المدعي العسكري العام مثلما يتضح من المعطيات التي قُدمت هانتفرغ من المضمون "التمييز ما بين حوادث تتطلب ردا من قوى تطبيق القانون، مثل الإخلال بالنظام، مهما بلغت خطورتها، وبين حوادث "قتال حقيقي"، وتقلل بدرجة كبيرة من أهمية تغيير سياسة التحقيقات التي أعلن عنها في العام 2011، وتتجاوز بشكل قاطع مبادئ القانون الدولي".³³

يقع في صلب سياسة التحقيقات الرسمية التي توجه منظومة تطبيق القانون العسكري منذ 2011، الإقرار بان اساس النشاط العملائي في الضفة الغربية ليس نشاطا يحمل "طابعا قتاليا حقيقيا" وأنه، في هذا الواقع، كل حادث يقتل فيه فلسطيني يسوغ فتح تحقيق جنائي بشبهة ارتكاب مخالفة، فيما عدا

إطار قتال حقيقي وبين استخدام القوة في إطار نشاطات لتطبيق قانون. خلافا لسياق نشاطات تطبيق القانون، فإن وفاة أو إصابة مواطن خلال قتال حقيقي لا يفرضان على نحو فوري واجب التحقيق. (...) مقابل هذا، فحيث أدت قوة عسكرية إلى إصابة خطيرة أو وفاة لمواطن في إطار نشاطات لتطبيق القانون، هناك واجب لإجراء التحقيق". تقرير تيركل ب، ص 95-96.

28 موقع بتسليم، فلسطينيون قتلوا بأيدي قوات الامن الاسرائيلية داخل الضفة الغربية، بعد العملية العسكرية الاسرائيلية "الرصاص المصبوب". يشار الى أنه في ورقة المعطيات التي نشرتها بيش دين في كانون الثاني 2017 ظهر معطى مختلف بخصوص عدد الفلسطينيين الذين اطلق عليهم الرصاص وقتلوا في الضفة الغربية بأيدي جنود عام 2015. جاء في الورقة، خطأ، انه قُتل تلك السنة 76 فلسطينيا برصاص الجنود في الضفة الغربية، في حين ان العدد الدقيق للقتلى الذين عرف أنهم قتلوا في هذه الظروف كما يتضح من معطيات بتسليم هو 69.

29 رسالة الناطق العسكري 2017، 1.10، بند 8.

30 كما ذكر، المعلومات التي نقلت الى بيش دين لا تشمل تمييزا بين حالات إطلاق رصاص أدت الى الموت وبين حالات أخرى. لغرض التحليل الوارد هنا، تطرقنا الى المعطيات بأوسع شكل، وكان جميع التحقيقات التي تم فتحها فوراً تناولت حالات وفاة.

31 رسالة الناطق العسكري الى بيش دين، توجهك وفقا لقانون حرية المعلومات في موضوع مخالفات جنود ضد فلسطينيين وممتلكاتهم عام 2015، 24.3.2016، بند 9.

32 التماس 10167/17، عبد المؤمن عبد الله وبيش دين ضد المستشار القضائي للحكومة وآخرين، التماس أمر احترازي في 28.12.2017، ص 25. أطلق جنود الرصاص الحي حين كانت الفتاة سماح عبد الله، التي بلغت من العمر 18 عاما، تعبر مع عائلتها داخل سيارة في منطقة حوارة في شهر تشرين الثاني 2015، وفقا لتقرير اعلامي، في الوقت الذي مرت فيه العائلة في المكان حاول فلسطيني طعن مواطنين وقفوا في محطة مواصلات، وأطلق جنود النار عليه. عبد الله توفيت متأثرة بجراحها بعد ثلاثة أسابيع على اطلاق النار عليها. بعد الحادث قدم والدها شكوى في وحدة التنسيق والارتباط حوارة. و فقط بعد مرور سنة على ذلك، في كانون الأول 2016، أعلن النائب للشؤون العملائية في بلاغ ل بيش دين ان المدعي العسكري العام قرر انه لا يوجد سبب لفتح تحقيق جنائي في الحادث، لأسباب منها ان الفحص الذي أجراه بين أن ملابسته تحمل "طابعا عملائي قاطعا". قدمت بيش دين تحفظا على هذا القرار للمستشار القضائي للحكومة وبعد ان لم تتلق ردا، التمس الى المحكمة العليا بعد نحو سنة باسم والد الفتاة بمطلب إصدار أمر فتح تحقيق وكذلك إصدار أمر تصريحي لا يعتبر الحادث الذي قُتل فيه عبد الله حادثا "قتاليا حقيقيا" مثلما يتم تعريفه في سياق التحقيقات لدى الجيش. بتاريخ 15.2.2018 بعد مرور أكثر من سنتين على الحادث، بلغت النيابة العسكرية العامة بيش دين ان المدعي العسكري العام قرر إصدار أمر بفتح تحقيق جنائي في الحادث" في ضوء ادعاءات وردت في إطار التحفظ الذي قدمتموه الى المستشار القضائي للحكومة وفي إطار الالتماس الذي قدمتموه الى محكمة العدل العليا". رسالة المدعية العسكرية الى بيش دين، وفاة سماح عبد المؤمن احمد عبد الله - بلاغ بشأن فتح تحقيق، 15.2.2018.

33 التماس 10167/17، عبد المؤمن عبد الله وبيش دين ضد المستشار القضائي للحكومة وآخرين، إلتماس أمر احترازي، 28.12.2017، ص 13.

حالات استثنائية. هذا التحقيق يمكنه ان يقود إلى استنتاج بأن الجنود يصرفوا وفقا للقانون أو أنهم انتهكوه. ويتضح من المعطيات أنه في الغالبية الساحقة من الحالات كانت النتيجة اغلاق الملف دون تقديم لائحة اتهام، ولكن مجرد الفتح الفوري للتحقيق يعبر عن اعتراف منظومة تطبيق القانون العسكري بأن قتل الفلسطينيين من قبل جنود ليس جزءاً من الخصائص المقبولة للنشاط العسكري في الضفة الغربية المحتلة.

خلافاً لذلك، يتضح من المعطيات التي قُدمت هنا ان ضبابية مصطلح "قتال حقيقي" يستخدم فعلياً لدى منظومة تطبيق القانون العسكري بشكل يفرغ سياسة التحقيقات من المضمون، ويساهم في تطبيع قتل الفلسطينيين نتيجة لعمليات يقوم بها جنود اسرائيليون في الضفة الغربية.

استخدام التحقيق الميداني في إجراء استيضاح حقائق حالات اطلاق الرصاص

مع نشر التقرير الثاني للجنة تيركل في العام 2013، كانت السياسة المعتمدة في الجيش بخصوص اتخاذ قرار فتح تحقيق جنائي إثر تقديم شكوى بأنه في كل حالة لا تأمر فيها النيابة العسكرية بفتح فوري للتحقيق، تنتظر الجهات المرتبطة بالعملية تلقي نتيجة التحقيق الميداني في الحدث قبل أن تستعين به من أجل اتخاذ قرار حول ما إذا كانت الحالة تثير شبهة جنائية وما إذا كان يجب فتح تحقيق جنائي.³⁴

أوصت لجنة تيركل بتغيير هذا النهج واقامة منظومة منفصلة لغرض إجراء تقييم للتحقيقات، يفترض ان يكون في صلب القرار حول ما إذا كان يجب فتح تحقيق جنائي أم اغلاق ملف الشكوى. وأضافت اللجنة أنه ليس من شأن هذه التوصية منع النيابة العسكرية من الاطلاع على التحقيق العملي، بشرط أن لا يؤدي هذا إلى تجاوز الاطار الزمني الموصى به لاتخاذ قرار بمواصلة معالجة الملف.

لقد مثل في خلفية ذلك الموقف، الوعي بأن التحقيق العملي لا يهدف إلى استيضاح شبهات جنائية بل الخروج باستنتاجات عملانية وتحسين أداء الوحدات العسكرية، وكذلك النقد الذي اطلق على استخدام التحقيقات العمليانية لغرض استيضاح حقائق الشكاوى. هذا النقد وجه أيضاً إلى كون استخدام التحقيق العملياني قد يعرقل اتخاذ قرار بشأن فتح التحقيق، وبالتالي إلحاق ضرر بالتحقيق.³⁵ هناك جوانب أخرى لنقد استخدام التحقيق العملياني تم طرحه أمام لجنة تيركل وقد اشتملت على الادعاء بان التحقيق نفسه ينطوي على تناقض مصالح، لأنه يجري من قبل ضباط في سلسلة قيادة الوحدة المرتبطة بالأمر، ولأن التحقيق العملياني من شأنه الإضرار بالتحقيق المستقبلي بكونه قديمتح مجالاً لتنسيق الشهادات وملاءمتها من قبل الضالعين في الأمر.³⁶ استمرارا لذلك أوصى واضعو تقرير تشيخانوفر أيضاً بإقامة جهاز يتولى مسؤولية إجراء التقييم الحقائقى بشكل مفصول عن التحقيق العملياني.³⁷

في تشرين الثاني 2016 نقل الضابط المسؤول عن الشؤون العمليانية إلى ممثلي طاقم بيش دين بأن إجراء استيضاح الحقائق الذي يسبق قرار فتح تحقيق جنائي إثر شكوى ضد جنود اعتدوا على فلسطينيين، يمكن ان يتم بواسطة جهاز استيضاح تابع لهيئة القيادة العامة للجيش أو ان يستند على فحص مسبق للحادث، تقوم به شرطة التحقيقات العسكرية.³⁸

على الرغم من ذلك، فمن المعلومات التي تم نقلها إلى بيش دين بخصوص استخدام التحقيقات العمليانية في إطار إجراء استيضاح للتحقيقات التي وصلت للنيابة العسكرية عام 2016، يتضح ان النيابة تواصل استخدام معلومات من التحقيق العملياني كجزء من عملية استيضاح الحقائق. ففي عام 2016 في 61% من الحالات التي امرت فيها النيابة العسكرية بإجراء استيضاح حقائق لهدف اتخاذ القرار بشأن فتح تحقيق جنائي، طلبت تلقي معلومات مصدرها التحقيق العملياني كجزء من عملية التحقيقات (135 من بين 220 ملف شكوى).³⁹

تصنيف المعطيات وفقاً لنوع المخالفة يدل على أن معظم الحالات التي استندت فيها عملية استيضاح الحقائق على التحقيق العملياني، كانت حالات إطلاق رصاص. في الغالبية الساحقة من الملفات التي تتناول حوادث اطلاق رصاص التي جرى فيها (أو يجري) إجراء استيضاح حقائق، طلبت النيابة تلقي معلومات من التحقيق العملياني. بالمجمل، قررت النيابة إجراء استيضاح حقائق في 108 شكاوى تناولت حوادث اطلاق رصاص عام 2016. في 97 من هذه الحالات (89%) طلبت النيابة تلقي معلومات مصدرها التحقيق العملياني للحادث.

34 تقرير تيركل ب، ص 284-288. إضافة الى التحقيق العملياني، يوجد في الجيش أيضاً إجراء إضافي يسمى "تحقيق خبراء" يتم استخدامه للتحقيق في حوادث خاصة أو مركبة.
35 تقرير تيركل ب، ص 320-321.
36 تقرير تيركل ب، ص 320. للتوسع حول إشكالية استخدام التقرير العملياني كقاعدة أساسية لتقييم الحقائق المعدة لتحديد ما اذا كان يجب فتح تحقيق جنائي إثر شكوى أو بلاغ يُنظر أيضاً: بيش دين، تحقيق في الظاهر، ص 25-34.
37 طاقم فحص وتطبيق التقرير الثاني للجنة تيركل. بتاريخ 31.5.10 حول الفحص والتحقيق في اسرائيل بشكاوى وادعاءات بشأن انتهاك قوانين القتال وفقاً للقانون الدولي، تقرير (أب 2015) [فيما يلي تقرير تشيخانوفر] ص 15-16.
38 أقوال المدعي للشؤون العمليانية ادورام ريغلر في اجتماع مع ممثلي بيش دين بتاريخ 24.11.2016. خلال العملية العسكرية في غزة صيف 2014 (عملية "الجرف الصامد") أقيم "جهاز استيضاح تابع للقيادة العامة". جاء في البيان عن إقامة الجهاز أنه سيكون مسؤولاً عن فحص "أحداث استثنائية وقعت خلال العملية"، ولكنه أيضاً أقيم جهاز ثابت، كجزء من عمليو تطبيق توصيات اللجنة العامة برئاسة قاضي المحكمة العليا (المتقاعد) يعكوف تيركل. "موقع النيابة العسكرية، فحص وتحقيق في أحداث استثنائية وقعت خلال عملية "الجرف الصامد"، 10.9.2014 (بالعبرية). لتحليل سير عمل جهاز تطبيق القانون العسكري بشأن شبهات انتهاكات القانون الانساني الدولي خلال عملية "الجرف الصامد" في غزة، ينظر: بتسيلم؛ إجراءات طمس الحقائق: التحقيق المزعوم في أحداث "الجرف الصامد" (أب 2016).
39 رسالة الناطق العسكري، 1.10.2017، بند 11.

حتى موعد نقل المعلومات إلى ييش دين، فإن 46 من ملفات اطلاق الرصاص التي طلبت النيابة الاستعانة بالتحقيق العملائي كانت لا تزال قيد الاستيضاح. تم إغلاق 48 شكوى دون فتح تحقيق جنائي (نصف الحالات التي استند فيها إجراء استيضاح الحقائق على مواد من التحقيق العملائي) وهناك ثلاث حالات فقط تم تحويلها إلى معالجة شرطة التحقيقات العسكرية.⁴⁰

معنى هذه المعطيات أنه على الرغم من توصيات لجنة تيركل التي نوهت إلى أهمية إجراء عملية استيضاح حقائق منفصلة عن التحقيق العملائي لغرض القرار ما إذا كان يجب فتح تحقيق جنائي إثر الشكوى، طالما تعلق الأمر بإطلاق الرصاص، فإن النيابة العسكرية تواصل استخدام التحقيق العملائي بشكل منهجي ضمن عملية استيضاح حقائق الشكاوى. وبالاستناد إلى المعلومات التي نقلت إلى ييش دين، لا مجال لتحديد ما إذا كان جرى في عملية الاستيضاح استخدام وسائل إضافية إلى جانب التحقيق العملائي، أو ما إذا كان التحقيق يشكل وسيلة أساسية في اتخاذ القرار بشأن الشكوى، وذلك على النقيض من توصيات لجنة تيركل. في جميع الأحوال، فمجرد الاستخدام المفضفاض للتحقيق العملائي - وهو وسيلة لم تأت لاستيضاح قضايا المسؤولية الجنائية وغير ملائمة لاستيضاح مثل هذه القضايا - من الممكن أن يعرقل التحقيق وأن يضر به، أيضا في تلك الحالات المعدودة التي يُتخذ في ختامها قرار بإجراء تحقيق.

6 | معطيات ييش دين: مدة معالجة الشكاوى والتحقيقات

تساعد ييش دين فلسطينيين تضرروا من مخالفات ارتكبتها جنود إسرائيليون على تقديم شكوى للنيابة العسكرية إذا كانوا معنيين بذلك. بعد تقديم الشكوى، يتابع الطاقم القانوني في المنظمة معالجة الشكوى حتى مرحلة اتخاذ القرار بشأن فتح تحقيق، وفي حال تم فتحه تتابعه حتى مرحلة إغلاق ملف التحقيق المذكور أو حتى تقديم لائحة اتهام (وهو ما يتم في قسم قليل جدا من الحالات). في الحالات الملائمة، يقدم الطاقم القانوني في ييش دين استئنفا على القرار بعدم فتح تحقيق أو على القرار بإغلاق ملف التحقيق بدون تقديم لائحة اتهام.

المساعدة القانونية لضحايا المخالفات الفلسطينية يمكن ييش دين من جمع معطيات حول مدة معالجة الشكاوى التي يقدمونها، ومدة التحقيقات التي تم فتحها أحيانا إثر تلك الشكاوى. تجدر الإشارة إلى أن معطيات ييش دين لا تشكل عينة تمثيلية للملفات قيد معالجة النيابة العسكرية، ولكن يمكن استخدامها لغرض تشكيل صورة معينة بشأن شكل معالجة النيابة العسكرية وشرطة التحقيقات العسكرية لشكاوى ضحايا المخالفات الفلسطينية.

تتعلق المعطيات التي نقدمها فيما يلي بشكاوى تم تقديمها بمساعدة ييش دين إلى قسم النيابة لشؤون العمليات بين السنوات 2014-2017. وقد تم تقديم جميع الشكاوى بعد نشر تقرير لجنة تيركل في صيف 2013، والذي اشتمل على توصيات صريحة بشأن مدة معالجة الشكاوى ومدة التحقيقات كما يفترض أن تكون. قسم من الشكاوى قدم قبل نشر توصيات لجنة تشيخانوفر في صيف 2015 (وقبل ان يتبناها المجلس الوزاري المصغر في صيف 2016). مع ذلك، فإننا سنستخدم توصيات لجنة تشيخانوفر هنا لغرض فحص عمل النيابة في هذه السنوات، أيضا، بالمقارنة مع المعيار الذي اخذته على عاتقها الدولة بالاشتراك مع النيابة العسكرية.

ان النهج الذي لا يجري بموجبه فتح تحقيق فوري إثر تقديم شكوى، يؤدي بطبيعة الحال إلى إطالة مدة التحقيقات في الشكاوى التي تتعلق بشبهات تنفيذ مخالفات من قبل جنود ضد فلسطينيين أو ضد ممتلكاتهم، وبالتالي إلى الإضرار بفعالية تلك التحقيقات. بالإضافة إلى ذلك، فعلى مدى السنين أشارت ييش دين ومنظمات أخرى إلى ان التلكؤ وسير الامور البطيء في جهاز تطبيق القانون العسكري عند معالجة تلك الشكاوى، قد أضر بجودة التحقيقات وقلل فعليا من احتمال محاكمة الجنود الذين اشتبّه بقيامهم بمخالفات.⁴¹ هذا ضرر فادح، وخصوصا في ضوء حقيقة أن قانون القضاء العسكري ينص على عدم تقديم لائحة اتهام ضد جندي مشتبه بتنفيذ مخالفة إذا ما انقضى أكثر من 180 يوما على موعد تسريحه من الخدمة العسكرية أو سنة في حالة شبهة تنفيذ مخالفات أخطر.⁴² يملك المستشار القضائي للحكومة صلاحية اصدار امر بتقديم لائحة اتهام أيضا في الحالات التي لا يسري فيها على المتهم قانون القضاء العسكري ولكن في واقع الحال هذه الصلاحية معمول بها في حالات استثنائية فقط.

معالجة المخالفات: القرار بفتح تحقيق جنائي أو إغلاق الشكوى دون تحقيق

لقد نوهت لجنة تيركل إلى أن احد شروط إجراء تحقيق فعال وفقا للقانون الدولي، هو مبدأ السرعة. في ضوء هذا المبدأ أوصت اللجنة بضرورة تحديد اطار زمني "مؤلف من أسابيع معدودة" يقرر في إطاره المدعي العسكري العام ما اذا كان يجب فتح تحقيق اثر بلاغ او شكوى.⁴³ أوصت لجنة تشيخانوفر بوجود قيام

40 رسالة الناطق العسكري، 1.10.2017، بند 12. يشار إلى انه جاء في البند 11 من رسالة الناطق العسكري أن النيابة طلبت عام 2016 تلقي معلومات مصدرها التحقيق العملائي في 96 حالة. بالمقابل، ففي البند 12 الذي يعرض تفاصيل نتائج تلك الحالات، وردت تفاصيل 97 حالة اطلاق رصاص طلبت النيابة العسكرية تلقي معلومات بشأنها مصدرها التحقيقات العملائية.

41 ييش دين، تحقيق في الظاهر، ص 47-51، بتسليم، ورقة التوت التي تغطي عورة الاحتلال، ص 28-30.

42 قانون القضاء العسكري، 1955، بند 6.

43 تقرير تيركل ب، توصية رقم 6، قرار بشأن فتح تحقيق، ص 322. مبدأ السرعة، ص 117-119.

النيابة العسكرية باتخاذ قرار بشأن الشكاوى التي تصل اليها في غضون 14 أسبوعاً من موعد تلقيها، وأضافت انه في الحالات الاستثنائية يمكن تمديد هذه الفترة بـ 14 أسبوعاً إضافياً على الأكثر وبمصادقة من المدعي العسكري العام.⁴⁴

بين السنوات 2014-2017 قدم الطاقم القانوني في بيش دين 103 شكاوى الى النيابة العسكرية للشؤون العمالية باسم فلسطينيين تضرروا من مخالفات ارتكبتها جنود اسراييليين.⁴⁵ تناول 48% من المخالفات حوادث عنف، بينها 11 شكوى قُدمت اثر حالات قتل، وتناولت نحو 40% من الشكاوى حالات اعتداء على ممتلكات او شبهات بالنهب، وبقية الشكاوى قُدمت إثر حوادث عدم تدخل ومخالفات اخرى.⁴⁶ اتخذت النيابة العسكرية حتى الآن قرارات بخصوص فتح تحقيقات في 85 من بين هذه الشكاوى فقط. تمكن المعلومات المتوفرة بحوزة بيش دين في 77 حالة، من تحديد المدة الزمنية التي انقضت بين تقديم الشكاوى وبين تبليغ بيش دين بنتائج معالجة القضية. ومن بينها تمّر في 45 حالة فتح تحقيق وفي 32 تقرر عدم فتح تحقيق.

في الملفات الـ 77 المذكورة بلغت النيابة بيش دين بقرارها حول فتح تحقيق بعد تقديم الشكاوى بنحو 177 يوماً (اكثر من 25 اسبوعاً).⁴⁷ لقد تأخر قرار النيابة لمدة زمنية أطول في الملفات التي انتهت بقرار يقضي بعدم فتح تحقيق، قياساً بالتي انتهت بقرار اجراء تحقيق.

في الحالات الـ 45 التي تقرر فيها فتح تحقيق، تلقت بيش دين بلاغ النيابة بهذا القرار في غضون 77 يوماً (11 اسبوعاً) بالمعدل من تاريخ تقديم الشكاوى. وهكذا فإذا نظرنا الى معدل الملفات، فإن النيابة استوفت المدة الزمنية التي أوصت بها لجنة تشيخانوفر. مع ذلك ففي 12 ملفاً من بين الملفات الـ 45 المذكورة تجاوزت النيابة المدة الزمنية القصوى التي حددتها لجنة تشيخانوفر، وفي هذه الملفات جاء بلاغ النيابة بقرارها عدم فتح تحقيق كما وصل بيش دين، بعد مرور 227 يوماً (32 اسبوعاً) بالمعدل.⁴⁸

بالمقابل ففي 32 من الحالات التي قررت فيها النيابة عدم فتح تحقيق جنائي، بلغت بيش دين بهذا القرار فقط بعد مرور 317 يوماً (نحو 45 اسبوعاً وهي توازي تقريباً 11 شهراً) بالمعدل منذ تقديم الشكاوى.⁴⁹ في نصف تلك الحالات (16 شكوى) تم تبليغ بيش دين بالقرار بعد مرور سنة او اكثر منذ تقديم الشكاوى، وكانت فترة الرد بالمعدل 495 يوماً (حوالي السنة ونصف السنة).

ان هذا المسلك يخالف بشكل قاطع توصيات لجنة تيركل التي نشرت في 2013 وتوصيات لجنة تشيخانوفر في عام 2015.⁵⁰ والأهم من ذلك، ان هذا المسلك يمس بشكل بالغ بقدرة المتضررين الفلسطينيين من المخالفات على تقديم استئنافات بشكل فعال على قرار النيابة بعدم فتح تحقيق اثر شكاوهم. وحتى لو نجحوا في تغيير قرار النيابة القاضي بعدم فتح تحقيق، فإن المدة الزمنية التي تكون قد انقضت تمس بشكل كبير بجودة التحقيق وباحتمال محاكمة المعتدين.

قدمت بيش دين في تموز 2015 شكاوى الى النيابة للشؤون العمالية باسم اورسيلا دار – ايوب من سكان النبي صالح، والتي كان عمرها حينذاك 24 عاماً. في تموز 2014 اجتازت ايوب حاجز قلنديا في طريقها الى البيت، في الوقت الذي شهد فيه المكان مظاهرة. فور عبورها الحاجز أصيبت ايوب برصاص الجنود في رجليها الاثنتين. تم إدخالها للمستشفى وخضعت لعمليات جراحية وعلاج تأهيلي. فقط بعد مرور سنتين على تقديم الشكاوى، في تموز 2017، بلغت النيابة العسكرية بيش دين انه تقرر اغلاق الملف بدون فتح تحقيق جنائي فيه.

44 تقرير تشيخانوفر، ص 17-18.
45 ليس بحوزة بيش دين معلومات دقيقة حول العدد الإجمالي للملفات والشكاوى التي تم تحويلها الى النيابة للشؤون العمالية في هذه الفترة (ينظر هامش رقم 4 بشأن جمع معلومات حول شكاوى وبلاغات، عامي 2014 و 2015). عام 2016 وصلت الى النيابة للشؤون العمالية 302 شكوى وبلاغ.
46 ما عدا انا تمت الإشارة خلافاً لذلك، فإن المعطيات في هذا الفصل صحيحة وفقاً للمعلومات التي كانت بحوزة بيش دين في تاريخ 2017.12.24. من بين 103 شكاوى قدمتها بيش دين، 11 شكوى تناولت حالات قتل فلسطينيين نتيجة لعمليات جنود (10.7%)، 38 شكوى تناولت حالات عنف (يشمل حالات إصابات بجراح جراء الرصاص، ضرب وتهديدات) (36.9%)، 41 شكوى تناولت حالات يشبه فيها بالاعتداء على ممتلكات او نهب (39.8%)، 8 شكوى تناولت حالات وقف فيها الجنود جانبا ولم يعملوا على اعتقال مواطنين اسراييليين اعتدوا على فلسطينيين او على ممتلكاتهم (7.8%) و 5 شكوى تناولت حالات أخرى (4.8%).
47 لغرض حساب المعدل، الحالات التي تم فيها تلقي ردود من النيابة العسكرية على توجهات بفتح تحقيق فوري في الملف، اعتبرت كأن التحقيق بدأ في غضون يومين. تستند المعطيات الواردة هنا على الموعد الذي تلقت فيه بيش دين بلاغاً حول معالجة شكوى، أخذاً بالاعتبار أن النيابة العسكرية ملزمة بتبليغ المتضررين من المخالفة او ممثليهم حين تتخذ قرارات بشأن قضيتهم. مع ذلك، لا يمكن في إمكانية وجود حالات تأخر فيها التبليغ لكن القرار بشأن معالجة الشكاوى اتخذ في وقت مبكر أكثر.
48 عالجت بيش دين بالمعدل منذ 2014، 35 شكوى انتهت بفتح تحقيق، منها في 45 حالة بحوزة بيش دين معلومات تمكن من التأكيد بأن الفترة الزمنية التي انقضت بين تقديم الشكاوى وبين بلاغ النيابة حول قرارها بشأن استمرار معالجة الملف، في 10 ملفات تناولت حالات قتل لفلسطينيين بأيدي جنود اتخذ القرار بفتح تحقيق خلال 79 يوماً بالمعدل. في 15 ملفاً تناولت شكاوى على اعتداء على ممتلكات أو شبهة بالنهب واتخذ القرار بفتح التحقيق خلال 128 يوماً بالمعدل. من بين جميع الشكاوى التي انتهت بقرار بفتح تحقيق، تناولت 10 شكاوى حالات وفاة، 19 مخالفات عنف، 20 حالات اعتداء على ممتلكات أو شبهة النهب، وأربعة شكاوى إضافية تناولت حالات الوقوف جانبا أو مخالفات أخرى.
49 من الشكاوى التي انتهت بقرار بعدم فتح تحقيق، 12 شكوى تناولت مخالفات عنف، 13 شكوى تناولت حالات اعتداء على ممتلكات أو شبهة نهب، شكوى واحدة تناولت حالة وفاة و 6 شكوى تناولت حالات الوقوف جانبا أو مخالفات أخرى. يشار الى انه من بين الشكاوى التي تناولت حالات نهب، انتهت 8 شكاوى بحسم النيابة أن الممتلكات لم تنهب بل صودرت من قبل الجنود. في حالات مصادرة الممتلكات بدون إعطاء أية وثيقة، ليس بمقدور الفلسطينيين الذين أخذت ممتلكاتهم قدرة على معرفة ان كانت ممتلكاتهم شرقت في انتهاك للقانون أم صودرت من قبل الجيش. يشار أيضاً الى أنه في 3 من بين الحالات التي اتخذت فيها قرارات بعدم فتح تحقيق جنائي، كان مبرر القرار عدم تعاون المتضررين الفلسطينيين من المخالفة. قرار السكان الفلسطينيين عدم التعاون مع سلطات تطبيق القانون، أشبه بالامتناع عن تقديم شكوى. يعبر في حالات عديدة عن خشية من التعرض لأذى أو غياب الثقة بالسلطات. ينظر: تحقيق في الظاهر، ص 73-76.
50 كما ورد أعلاه، على الرغم من أن قسماً من الشكاوى التي جرى فحصها هنا قُدمت قبل نشر تقرير تشيخانوفر، فتوصيات اللجنة تستخدم هنا لفحص شكل عمل النيابة في تلك السنوات قياساً بالمعيار الذي قررته لنفسها الدولة بالاشتراك مع النيابة العسكرية.

في آب 2017 قدمت بيش دين الى المدعي العسكري العام استئنفا على القرار، بمطلب فتح تحقيق جنائي وعدم الاكتفاء باستيضاح الحالة استنادا الى المعلومات التي تم تلقيها من جهات عسكرية كانت متواجدة في الموقع. حاجج الاستئناف بان الاستيضاح الداخلي الذي استند الى رواية القوات العسكرية في الموقع، قد ابقى إطلاق الرصاص على دياب "في دائرة الغموض"، لأنه لم يتم عمليا فحص أي اتجاه تحقيق بوسعه تفسير اطلاق الرصاص هذا. ونوه الاستئناف أيضا الى ان "القوات في الموقع ادعت انها لم تلاحظ بالمرّة وقوع اصابات، وبالتالي فمن غير المفهوم كيف يمكن لهؤلاء ان يسلطوا الضوء لغرض استيضاح الحادث". في كانون الثاني 2018 تلقت بيش دين ردا من النيابة العسكرية بانها قررت رفض اللتماس.⁵¹

المرحلة التي يتوجب فيها على النيابة العسكرية الحسم بشأن فتح تحقيق جنائي بخصوص شكوى ضد جنود اعتدوا على فلسطينيين، هي مرحلة تمهيدية فحسب ضمن اجراء معالجة شكاوى كهذه، ولذلك فهناك اهمية حاسمة في اتخاذ قرار سريع خلالها. وحتى حين يتم اتخاذ قرار كهذا بشكل سريع نسبيا، فهذه لا تزال مرحلة تمس بالضرورة بجودة التحقيقات ونجاعتها، لأن "الزمن هو عامل مركزي في القدرة على جمع الادلة والحفاظ عليها".⁵² على الرغم من ذلك يتضح من المعطيات التي جمعتها بيش دين بخصوص الشكاوى التي قُدمت في السنوات 2014-2017 ان هذه المرحلة تمتد فعليا على اسابيع طويلة: 11 اسبوعا بالمعدل من يوم تقديم الشكاوى في الملفات التي تقرر فيها فتح تحقيق و 45 اسبوعا بالمعدل في الملفات التي تقرر فيها عدم فتح تحقيق.

معدل طول مدة القرار بفتح تحقيق أو إغلاق الملف بدون تحقيق في شكاوى قُدمت بمساعدة
بيش دين، 2014-2017

45 شكوى
أدت الى فتح تحقيق

11 أسبوعا
حتى القرار بفتح
تحقيق

32 شكوى
أغلقت بدون
فتح تحقيق



45 أسبوعا حتى إغلاق الملف بدون فتح تحقيق

77 شكوى
بالمجمل



25 أسبوعا حتى اتخاذ القرار في الشكاوى

التحقيق في مخالفات جنود اعتدوا على فلسطينيين: مدة معالجة الملفات

في ضوء الاقرار بأن سيورة العمل السريعة تشكل شرطا لتحقيق فعال، فقد أوصت لجنة تيركل بتحديد مدة زمنية قصوى لمرحلة إدارة التحقيق من قبل شرطة التحقيقات العسكرية وكذلك المرحلة التي يجب فيها على النيابة الحسم بشأن إغلاق الملف او اتخاذ إجراءات قضائية او تأديبية.⁵³ أوصت لجنة تشيخانوفر بتحديد مدة التحقيق في الملف الذي يتناول ادعاءات انتهاك قواعد القانون الدولي، بـ 9 اشهر، وبالإمكان تمديدتها لمدة سنة في ظروف معينة. وأوصت اللجنة أيضا بتحديد المدة الزمنية لاتخاذ قرار في ملف من قبل المدعي العام، بـ 9 اشهر أيضا، ما عدا في الملفات التي تصنف كملفات مركبة (مثلا حالات الوفاة والاصابات البالغة) والتي تحدّد فيها المدة الزمنية لاتخاذ القرار بسنة واحدة.⁵⁴

51 ملف 3376/15. من النيابة للشؤون العمالية الى بيش دين، توجهكم بشأن اصابة اورسولا صالح ايوب دار ايوب بالرصاص، بجانب حاجز قلنديا، 26.7.2017. رسالة بيش دين الى المدعي العسكري العام، استئناف على القرار بعدم فتح تحقيق، 27.8.2017.

52 تقرير تيركل ب، ص 117.

53 تقرير تيركل ب، توصية رقم 10: تحديد إطار زمني للتحقيق، ص 331-332.

54 كذلك، تطرقت لجنة تشيخانوفر الى إمكانية تمديدات اضافية لفترة لا تزيد عن نصف سنة. تقرير تشيخانوفر، ص 23-24.

بين الملفات التي تم فتحها في ييش دين منذ 2014 هناك 25 ملفا تقرر فتح تحقيقات فيها، وانتهى التحقيق، ويمكن تحديد المدة الزمنية التي انقضت بين البلاغ عن فتح التحقيق وبين البلاغ عن القرار المتخذ في الملف.⁵⁵ كذلك، هناك 27 ملفا قيد المتابعة تم فيها اتخاذ قرار بفتح تحقيق ولكن لا يزال التحقيق ساريا.

ستعرض فيما يلي معطيات حول الملفات الموجودة قيد معالجة ييش دين، وبتقسيمها لشكاوى تتناول حالات قتل وشكاوى أخرى تتناول حالات عنف ونهب. يتضح من هذه المعطيات انه في التحقيقات المعدودة في حالات قتل فلسطينيين والتي كانت ولا تزال قيد المتابعة من قبل ييش دين في هذه السنوات، بالكاد يستوفي جهاز تطبيق القانون العسكري توصيات تشيخانوفر القاضية بتحديد مدة معالجة ملفات التحقيق المركبة بسنة وتسعة اشهر (سنتان في حالات معينة)، وان هناك ملفات تتابعها ييش دين تجاوزت مدة معالجتها المدة الزمنية الموصى بها.

يتضح من المعطيات أيضا أنه في مخالفات العنف (التي تشمل حالات اعتداءات بالضرب وحالات اصابة بالرصاص) وفي مخالفات النهب، تكون مدة معالجة ملفات التحقيق اكثر وتصل نحو سنة في الملفات التي انتهت معالجتها. مع ذلك، من المهم التذكير بأنه في العديد من الحالات ينقضي وقت أطول في هذه الملفات الى حين اتخاذ قرار بفتح تحقيق، بحيث ان الوقت الشامل لمعالجة الملف قد يمتد هو الآخر على سنوات.

التحقيق في حالات القتل

من بين الملفات التي تم فتح تحقيق فيها، تناول 9 منها حالات قتل لفلسطينيين برصاص أطلقه جنود. في ثلاثة من تلك الملفات بلغت النيابة ييش دين بأنها أغلقت ملف التحقيق بدون تقديم لائحة اتهام. في هذه الملفات، كانت المدة الزمنية التي انقضت بين التبليغ عن فتح تحقيق وبين التبليغ عن قرار النيابة إغلاق الملف، قد وصلت الى 605 أيام بالمعدل (86 أسبوعا وهي نحو سنة وثمانية أشهر). تم في حالتين تبليغ ييش دين بقرار إغلاق الملف بعد مرور سنتين فقط منذ فتحه، وفي حالة واحدة تم تبليغ ييش دين بالقرار بعد سنة تقريبا على فتح التحقيق.

هناك ستة ملفات اضافية لم يتم بعد تبليغ ييش دين بقرار النيابة بشأن ملف التحقيق فيها. في خمسة ملفات مَز أكثر من سنة منذ القرار بفتح التحقيق وحتى نهاية العام 2017.⁵⁶ من بينها ، ملف واحد بانتظار اتخاذ قرار منذ ما يزيد عن سنتين وفي ملف آخر مَرَّت أكثر من ثلاث سنوات منذ تقديم الشكوى والبلاغ عن فتح تحقيق، لكن النيابة العسكرية لم تتخذ قرارا في هذا الملف بعد.

تم في 10 آذار 2014 اطلاق النار وقتل ناجي جرابعة، في العشرين من العمر، على اراضي قرية بيتين بمحاذاة شارع 60. وفقا لبلاغ النيابة العسكرية تم في اعقاب الحادث فتح تحقيق في شرطة التحقيقات العسكرية بشكل فوري. في 1 آذار 2015 (بعد مرور نحو سنة وثلاثة اشهر على الحادث) تلقت ييش دين بلاغا تم بموجبه تحويل ملف التحقيق لمعالجة النيابة العسكرية. لقد مرت منذ ذلك الحين نحو سنتين ونصف السنة ولكن ملف التحقيق لا يزال على طاولة النيابة بدون أي رد. مَز منذ الحادث 1385 يوما وهي تفوق مدة ثلاث سنوات ونصف السنة.⁵⁷

التحقيق في حوادث العنف والنهب

تلقت ييش دين في 18 شكوى تخص مخالفات عنف (بينها حالات اعتداء بالضرب واطلاق رصاص ادى الى اصابات) او شبهات بالنهب، بلاغا بقرار النيابة اغلاق ملف التحقيق. انقضت في هذه الملفات بالمعدل اكثر من 11 شهرا (339 يوما) ما بين موعد البلاغ بفتح التحقيق والبلاغ بإغلاق الملف دون تقديم لائحة اتهام. بالإضافة الى هذه الملفات، ففي واحد من الملفات التي قُدمت لائحة اتهام فيها اثر مخالفة عنف، انقضى 18 يوما فقط بين يوم الحادث وتاريخ تقديم لائحة الاتهام.

تتابع ييش دين 11 ملف تحقيق تتناول حوادث عنف او شبهة بالنهب، تم فتح تحقيق فيها ولكن لم يتخذ قرار فيها بعد. من بينها، في ثلاثة ملفات، تم فتح التحقيق منذ ما يزيد عن سنة وهي قيد العلاج منذ 468 يوما بالمعدل (نحو سنة واربعة اشهر). اتُخذ القرار بفتح التحقيق في هذه الملفات الثلاثة بعد تقديم الشكوى بـ 222 يوما (230 اسبوعا بالمعدل)، ومن هنا فمنذ تقديم الشكاوى وحتى نهاية العام 2017 مَز 690 يوما (نحو سنة و 11 شهرا بالمعدل) وفي ملف تحقيق اضافي يتناول شبهة النهب، لم تتلق ييش دين بلاغا يمكّن من تحديد موعد فتح التحقيق، ولكن الشكوى قُدمت في صيف 2014 ، قبل أكثر من ثلاث سنوات.

55 من بين الملفات التي كانت قيد معالجة ييش دين منذ 2014، انتهى ملف واحد بقرار من النيابة العسكرية محاكمة المتهم. لم يتم تقديم لوائح اتهام في سائر الحالات. قدمت ييش دين استئنافا في الحالات الملائمة.

56 المعطيات صحيحة لتاريخ 24.12.2017. في ملف إضافي لحالة قتل، قررت النيابة العسكرية عدم فتح تحقيق بعد سنة على تقديم الشكوى. بعد أكثر من سنتين على ذلك الحادث، إثر التحفظ الذي قدمته ييش دين الى المستشار القضائي للحكومة والتماس قدمته للمحكمة العليا بلغت النائبة العسكرية ييش دين عن فتح تحقيق في الحادث. للتوسع ينظر الهامش 32.

57 ملف ييش دين 3074/14.

قُدّم في العام 2016 للنيابة العسكرية 302 شكاوى على مخالفات ارتكبتها جنود ضد فلسطينيين في الضفة الغربية وفي قطاع غزة. في 73% من الشكاوى طلبت النيابة اجراء استيضاح للحقائق بشأن ملابسات الحادث، قبل اتخاذ قرار إذا ما كانت ستفتح تحقيقا جنائيا في الحادث او ستغلق ملف الشكاوى بدون تحقيق. وهكذا فان معالجة معظم الشكاوى التي وصلت النيابة العسكرية عام 2016 قد تأخرت بسبب انتظار اتخاذ قرار في الفترة التمهيديّة لمعالجة الشكاوى. حتى موعد تحويل المعطيات الى ييش دين، 37% من الملفات التي تقرر فيها المباشرة بإجراء استيضاح مسبق، كانت لا تزال بانتظار اتخاذ قرار بشأنها (82 ملفا). المدة الزمنية بين تقديم الشكاوى وبين اتخاذ قرار بمواصلة معالجة الملف في الشكاوى التي قُدمت بمساعدة ييش دين في السنوات 2014-2017، تجاوزت الـ 25 اسبوعا.

79% من الشكاوى التي وصلت النيابة العسكرية عام 2016 بخصوص مخالفات جنود ضد فلسطينيين وانتهت معالجتها، جرى إغلاقها بدون فتح تحقيق جنائي (174 من بين 220 ملفا). 26 شكاوى فقط (21% من الملفات التي انتهت معالجتها) انتهت بفتح تحقيق. في ملفات التحقيق التي تم فتحها إثر شكاوى قُدمت بمساعدة ييش دين منذ 2014، وصلت المدة الزمنية لإجراء التحقيق من قبل شرطة التحقيقات العسكرية وقرار النيابة بشأن الملف، نحو سنة بالمعدل (361 يوما).

على حد علم ييش دين ، فحتى اذار 2017 تم تقديم لوائح اتهام في 5 من بين ملفات التحقيق التي فتحت عام 2016، وهي 2.3% من مجمل الشكاوى التي تلقتها في هذا العام، وقادت معالجتها الى قرار بشأن فتح تحقيق او اغلاق الشكاوى، و 6.4% من التحقيقات التي فتحت هذه السنة.

بين السنوات 2011-2016 فتحت في شرطة التحقيقات العسكرية 948 ملف تحقيق تناولت مخالفات جنود ضد فلسطينيين. 3.4% فقط من التحقيقات أدت الى تقديم لائحة اتهام. نسبة لوائح الاتهام المنخفضة على مدى السنين، بالإضافة الى تحليل نقد ييش دين ومنظمات حقوق إنسان أخرى، تدل على نزعة رسمية في المؤسسة بعدم استنفاد التحقيقات وإعطاء حصانة للمخالفين.

في السنوات الاخيرة، وبعد توصيات لجنتي تيركل وتشاخانوفر، اجري جهاز تطبيق القانون العسكري عددا من التغييرات في آليات معالجة الشكاوى على مخالفات جنود ضد فلسطينيين او ممتلكاتهم. ويتضح من مجمل المعطيات التي وردت في هذه الوثيقة ان تلك التغييرات لم تؤدّ الى تحوّل حقيقي في شكل معالجة تلك المخالفات، وهي لا تعكس تغييرا حقيقيا في توجه المؤسسة نحو اعتداء جنود على فلسطينيين او ممتلكاتهم. استنتاج ييش دين هو أن جهاز تطبيق القانون العسكري لا يستوفي اليوم أيضا واجب توفير الحماية للفلسطينيين امام مخالفات يرتكبها جنود وضباط اسرائيليون.

302 شكاوى على حوادث اعتداء جنود على فلسطينيين أو ممتلكاتهم عام 2016



قرار النيابة العسكرية بخصوص الشكاوى [النسبة من مجمل الشكاوى]

17%

53 شكاوى

أغلقت دون استيضاح

73%

220 شكاوى نُقلت الى استيضاح مسبق للحقائق

10%

29 تحقيقًا فُتحت

فورًا في
شرطة التحقيقات
العسكرية

نتائج إجراء الاستيضاح [النسبة من مجمل الشكاوى]

40%

121 شكاوى أغلقت بدون تحقيق شرطة
التحقيقات العسكرية

27%

82 شكاوى ما زالت قيد الاستيضاح
17 تحقيقًا تم فتحه

6%

1.6%

5 ملفات أثمرت
لوائح اتهام

بيش دين هي منظمة تتلقى تمويلها الأساسي من كيانات سياسية أجنبية. قائمة المتبرعين لنا واردة بالتفصيل على موقع مسجل الجمعيات وعلى موقعنا. بيش دين فخورة بكونها ممولة من دول تعتقد مثلنا بأن الاحتلال ليس قضية داخلية-اسرائيلية وتتبرع لدفع حقوق الانسان قدامًا.